مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م٢٣ع٢، ص ص: ٣-٤٢ (٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ)

أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل

زايري بلقاسم
محاضر بجامعة وهران
أستاذ باحث بمخبر البحث حول العولمة
والاقتصاد الدولي التطبيقي - الجزائر

(قدم للنشر في ١٤٢٨/٨/١٣هـ وقبل للنشر في ١٤٢٩/٣/٢١هـ)

المستخلص. تحاول هذه الدراسة تحليل مشكلة بطالة الشباب في العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة. فبعد إطلالة سريعة على واقع خصائص بطالة الشباب في العالم، يعرج البحث إلى دراسة خصائص أسواق العمل العربية واستعراض مؤشرات العمل والبطالة في العالم العربي، ثم أسباب ارتفاع معدلات البطالة مقارنة ببقية أقاليم العالم.

ثم سنتطرق إلى الآثار المختلفة لبطالة الشباب، ثم تحليل بعض التجارب القطرية لتشغيل الشباب والمقاربات الجديدة والمتنوعة لعلاج هذه الظاهرة التي أصبحت أكثر إلحاحا في ظل تحديات البيئة المتغيرة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإصلاحات المؤسساتية في القرن الواحد والعشرين، إضافة إلى انتقال العمالة المدفوعة بالعولمة والتطور التكنولوجي السريع.

وتؤكد نتائج الدراسة على أن البطالة قد أصبحت تشكل معضلة تنموية كبيرة في العديد من الدول العربية. مما يستدعي البحث عن سياسات التنمية المناسبة لتطوير هذه الأسواق، وتحسين فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية، وتشجيع الحوار الاجتماعي من أجل ضمان مشاركة الشباب في عملية رسم هذه السياسات وتنفيذها.

مقدمة

تقدر الإحصائيات الدولية شريحة الشباب والشابات ما بين الخامسة عشرة والأربع والعشرين ما يقارب خمس سكان العالم، أي حوالي (١٨٪). كثيرون منهم لازالوا في طور الدراسة أو يشغلون أعمالا لائقة ومنتجة. ورغم ذلك، فما زال عدد كبير يعتبرون في عداد العاطلين عن العمل أو من الباحثين عن عمل، أو ممن ينتقلون من عمل إلى آخر، أو من العاملين في الاقتصاد غير المنظم (Haan, 2003 & مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢م) [١].

وتتصدر مشكلة بطالة الشباب قائمة أولويات التنمية في العالم. وتعتبر أحد اهتمامات الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة (OMD)، وخاصة الهدف الثامن الذي يرمي إلى وضع الاستراتيجيات الهادفة إلى توفير عمالة لائقة ومنتجة للشباب. وتم التأكيد على هذه الاستراتيجية من طرف وزراء ورؤساء وممثلي الدول المشاركة في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC, 2006)، الذين التزموا بإيجاد وتطبيق استراتيجيات تضمن لكل الشباب إمكانيات حقيقية ومتساوية لإيجاد منصب شغل إنتاجي وعمل لائق"، وكذلك إدماج عمل الشباب ضمن البرامج الوطنية للتنمية، بما فيها برامج التكوين والتدريب على مدى الحياة وحسب احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات مندمجة تسمح بإيجاد مناصب شغل جديدة وتشجيع المبادرات المتعلقة بالإعلام والتكوين.

كما تعد مشكلة تشغيل الشباب من بين اهتمامات ما يعرف بـــ "شبكة تشغيل الشباب" التي بادر بها الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال القرار الذي اتخذته

---

(١) عرف المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم علـــى أنهم "أولئك الذين يعملون في وحدة إنتاج واحدة على الأقـــل ضـــمن منـــشآت لا طـــابع مؤسسي لها، وتملكها الأسرة بغض النظر عن وضعهم في الاستخدام (أكانوا يتقاضـــون أجرا أو مرتبا، أو يعملون لحسابهم الخاص أو يشاركون في أعمال الأسرة).

الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢م بشأن "تعزيز عمالة الشباب". كما طرح مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣م، عمالة الشباب كموضوع مناقشة عامة في إطار مؤتمر العمل الدولي من أجل استعراض السياسات والبرامج القومية الرامية إلى تشجيع توفير مناصب شغل ملائمة وإلى تحديد القواسم المشتركة للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الموضوع (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤م).

وتعتبر مشكلة البطالة من بين أكثر التحديات المطروحة حاليا في العالم العربي، وخاصة بعد الانتقال من مرحلة النمو والرفاهية (نتيجة المداخيل البترولية والمعونات الأجنبية) إلى الأزمات المختلفة، وتوقف القطاع العام عن توظيف المزيد من العمال، ومشاكل الإقصاء والتهميش والنمو السكاني. وبما أن البطالة تمس في غالبيتها الشباب الداخلين للعمل أول مرة، فإن ذلك يدل على أن سببها الرئيسي عدم قدرة الاقتصاديات العربية على توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل، نتيجة العديد من العوامل، مما يعكس الزيادة السريعة في عرض العمالة محدودة الخبرة، وعدم القدرة على توفير الوظائف الكافية لمقابلتها. وتمثل البطالة[٢] أحد التحديات الكبرى لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، واختلاف سياسات وتجارب الدول في علاجها حسب ظروف كل دولة ومدى تفاقم الظاهرة بها من عدمه.

---

(٢) تعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين، وينبغي الإشارة إلى أنه ليس كل عاطل يعاني البطالة، فقد يكون العاطل لا يبحث عن عمل على الرغم من قدرته عليه، لان لديه إمكانات مادية توفر له حياة رغيدة، فلا يحتسب ذلك الشخص من ضمن فئة البطالة . لمزيد من المعلومات، **رمزي زكي** (١٩٩٧م)، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت، ص ص: ١٦–١٧. وتحتسب نسبة البطالة = عدد العاطلين/إجمالي القوى العاملة ×١٠٠.

ويهدف هذا البحث إلى استعراض أهم القضايا المتعلقة ببطالة الشباب في العالم العربي. وهو يحاول التأكيد على ضرورة أن تحتوي برامج تشغيل الشباب على مقاربات ومناهج جديدة في مواجهة بطالة الشباب العربي.

مشكلة الدراسة

تأسيسا على ما تقدم، يتضح أن البطالة في الدول العربية تعتبر من أخطر التحديات الراهنة، بسبب **أولا**، عجز أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد، بالإضافة إلى **ثانيا**، عدم التوافق بين سوق العمل والتعليم، **ثالثا**، توقف القطاع العام الذي كان يعتبر المستخدم الرئيسي للعمال المهرة في بلدان المنطقة عن توظيف المزيد من العمال، مما يعكس الزيادة السريعة في عرض العمالة محدودة الخبرة، و**رابعا**، عدم القدرة على توفير الوظائف الكافية لمقابلتها. فما هي إذن خصائص بطالة الشباب في العالم، ما هي أسباب ارتفاع مستويات البطالة في العالم العربي ؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ؟ وما هي استراتيجيات وآليات المواجهة المتبناة من طرف الدول العربية؟ وما هو دور الإصلاحات المختلفة في الحد من ظاهرة البطالة ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع باعتبار أن موضوع بطالة الشباب يعتبر من أكثر المواضيع إلحاحا في العالم العربي، ولا زالت النقاشات والأفكار تقدم على أكثر من مستوى لتشخيص هذه الظاهرة وإيجاد الحلول لمعالجتها، وبما أن العالم العربي يضم نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل والباحثين عن أول عمل، إضافة إلى خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية، فإن تحليل هذه الظاهرة وطرح بعض الحلول يعتبر من بين المواضيع الهامة في الوقت الحالي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

أ- تحليل خصائص أسواق العمل العربية.

ب- استعراض مؤشرات العمل والبطالة في العالم العربي.

ج- تحليل أسباب تفاقم البطالة في العالم العربي.

د- تحليل آثار بطالة الشباب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية ...إلخ.

هـ- معالجة سياسات التنمية المناسبة لتطوير أسواق العمل العربية، وتحسين فرص التشغيل.

منهج الدراسة

يعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، ولاسيما في تحديد طبيعة وخصائص البطالة في العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة، ووضع تصور عام وكلي وشامل لأهم السياسات والإجراءات الضرورية للقضاء على البطالة. ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

١- تعريف وتحديد "النطاق العمري للشباب".

٢- استعراض توجهات سوق عمالة الشباب في العالم.

٣- حجم وخصائص بطالة الشباب في العالم العربي.

٤- أسباب تفاقم البطالة في العالم العربي.

٥- آثار البطالة على الشباب في العالم العربي.

٦- تجارب قطرية وأساليب جديدة ومبتكرة للحد من مشكلة البطالة في العالم العربي.

١- تعريف وتحديد "النطاق العمري للشباب"

إن وجود إجماع عالمي حول آثار عدم إدماج الشباب في سوق العمل على كل من الرفاهية والتنمية المستديمة للدول، دفع مؤسسو المنظمة الدولية للعمل إلى تبني توصية حول تشغيل الشباب، والإعلان عن برنامج عمل لترقية أساليب

وطرق وصول الشباب إلى مناصب شغل لائقة، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة رؤساء العالم لوضع حد للدائرة المغلقة لبطالة الشباب، معتبرا أن هذه الفئة هي مستقبل العالم ومحطة انشغالاتها. وقبل ذلك أكدت الدورة ٧٢ لمؤتمر العمل الدولي عام ١٩٨٦م على أن "المشكلة الرئيسة التي تواجه الشباب في البلدان النامية تتمثل في الحصول على الوظيفة الأولى" (مؤتمر العمل الدولي، ١٩٨٦م، ص٢٦). كما أشار تقرير الأمم المتحدة عن الشباب لعام ٢٠٠٣م أنه من "الأرجح أن يكون العاملون من الشباب، لا العاملون الأكبر سنا، آخر من يوظفون وأول من يفصلون من عملهم، والأرجح أن يكونوا أقل من غيرهم تمتعا بحماية القوانين" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م، ص ١٤).

وفي عام ١٩٨٥م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفا لفئة الشباب لا يزال يستخدم إلى الآن كمعيار معتمد دوليا في غالبية الدراسات والإحصائيات، على أنه المرحلة المصورة ما بين سن ١٥ و٢٤ (Ohiggins, 2001, p18 & United Nation, 1992)، أما عن الاختلافات فتظهر من خلال الطريقة التي تقوم بها العديد من البرامج الإحصائية الوطنية بتحديد وقياس الشباب (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠٥م، ص٣). وقد كان الهدف من مرونة "التعريف" توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خاصة في المراحل الانتقالية للفرد من عالم الطفولة إلى عالم البالغين. كما أن النقاش حول تحديد النطاق "العمري" لفئة الشباب، يعكس بالفعل ديناميكية وحركية هذه الفئة الاجتماعية، ويدفعنا إلى تجنب النظرة الجامدة لها بوصفها قالب "عمري" منسجم وموحد يمكن التعامل معه وفق أسلوب واحد فقط.

ولقد تم التأكيد في العديد من الوثائق، كإعلان الألفية للأمم المتحدة، وفي كافة الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والمؤتمرات والندوات الدولية التي عالجت موضوع الشباب في عالمنا الراهن، تم التأكيد مرارا على أن مفهوم الشباب يعتبر مصدر قوة وليسوا عبأ على المجتمع والدولة. ويتطلب ذلك تعزيز

مبدأ "تمكين الشباب"، (Youth Empowerment) الذي يعرف على أنه "توسيع الإمكانات والقدرات لدى الشباب في المشاركة، والمفاوضة، والتأثير والتحكم والقدرة على المسائلة للمؤسسات التي تؤثر في حياتهم" (World Bank, 2004). كما أكد إعلان وبرنامج "عمل كوبنهاغن" محورية دور عمل الشباب في تخفيف حدة الفقر والتكامل الاجتماعي على السواء (الأمم المتحدة، ٢٠٠١م). ووفق إحصائيات الأمم المتحدة فإنه يعيش أكثر من بليون شاب وشابة في عالمنا اليوم.

جدول (١). انخفاض نسبة الشباب إلى إجمالي سكان العالم.

السنة	الشباب	نسبة الشباب إلى إجمالي سكان العالم
١٩٨٥م	٩٤١ مليون	١٩,٤٪
١٩٩٥م	١,٠١٩ مليون	١٨,٤ ٪
٢٠٢٥م	١,٢٢٢ مليون	١٥,٤ ٪

المصدر: الأمم المتحدة، دائرة السكان (٢٠٠٠م)، "آفاق السكان في العالم".

إن انخفاض نسبة الشباب إلى إجمالي السكان كما يظهر في الجدول رقم (١) لا يعتبر مؤشرا لانخفاض حدة المشاكل، بل على وجود تغيرات هامة قد تمس التركيبة الديموجرافية لسكان العالم. "إذ أنه، في يوم ما في منتصف القرن الحادي والعشرين، سيمثل المسنون والشباب نسبة متكافئة من عدد السكان في العالم. ومن المتوقع أن تتجاوز نسبة الأشخاص الذين يبلغون ٦٠ سنة فأكثر من العمر الضعف لترتفع هذه النسبة من (١٠٪) إلى (٢٠٪)، وأن تنخفض نسبة الأطفال بمعدل الثلث لتهبط هذه النسبة من حوالي (٣٠٪) إلى (٢٠٪). وفي البلدان النامية، من المتوقع أن ترتفع نسبة المسنين من (٨٪) إلى (١٩٪) وأن تنخفض، في ذات الوقت، نسبة الأطفال من (٣٣٪) إلى (٢٢٪)" (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م، ص ١٦). إن ذلك يشكل سببا مقنعا لمطالبة الأمم المتحدة بتحالف دولي لتشغيل الشباب قائم على بعض المرتكزات المرجعية والشاملة لكافة سياسات وبرامج التشغيل في العالم، بغض النظر عن الاختلافات الموجودة في كافة المجتمعات:

* الاعتراف بفئة الشباب على أنها مصدر قوة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* التوصل إلى فهم الشباب باعتبارهم مجموعة متنوعة لها احتياجات مختلفة، تعتمد على عوامل من قبيل نوع الجنس والموقع الجغرافي ومستوى التنمية الاقتصادية في البلدان التي يعيشون فيها.

* الدعوة إلى مزيد من سياسات العمالة الشاملة للشباب (الأمم المتحدة، ٢٠٠١م).

ولقد طالبت الأمم المتحدة دول العالم بالشروع في إعداد خطط عمل قطرية، لمواجهة تحدي تشغيل الشباب، حيث قام الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب للأمم المتحدة، بتحديد أربعة أولويات عليا لجميع خطط العمل القطرية المتعلقة بعمالة الشباب، وهي:

* الصلاحية للعمل (Employability): ينبغي الاستثمار في التعليم وفي التدريب المهني للشباب، وتحسين أثر هذه الاستثمارات.

* المساواة في الفرص (Equality): ينبغي إعطاء الشابات نفس الفرص التي يحصل عليها الشبان.

* استحداث المشاريع (Entrepreneurship): ينبغي تسهيل البدء بمشاريع جديدة وإدارتها بحيث تعطي مزيدا من فرص العمالة الأفضل للشابات والشبان.

* توليد فرص العمل (Employment Creation): ينبغي أن توضع مسألة توليد فرص العمل في مركز السياسات الاقتصادية الكلية (الأمم المتحدة، ٢٠٠١م).

ولقد استجابت منظمة العمل الدولية لهذه التوجهات من المجتمع الدولي، عبر إنشاء "المنتدى الدولي للتشغيل" والذي دعا منذ البداية إلى منظور جديد لسياسات التشغيل يرتبط بمفهوم "العمل اللائق" الذي يرتكز على منظومة قيم إنسانية تضع كرامة الإنسان وحريته وتطور الأخلاق في سلم أولوياتها.

٢- استعراض توجهات سوق عمالة الشباب في العالم

يمكننا استعراض أهم الخصائص المشتركة لبطالة الشباب في العالم (ILO, 2004):

* على الصعيد العالمي، حصل أقل من نصف الشباب المستعدين للعمل على وظيفة في عام ٢٠٠٤م.

* يعمل الكثير من الشباب كمستخدمين لبعض الوقت أو لفترة مؤقتة (عقود قصيرة الأجل) أو في أعمال ذات إنتاجية ضئيلة، أو في الاقتصاد غير المنظم، ففي أفريقيا، يصب (٩٣٪) من مجموع العمالة الجديدة في قطاع الاقتصاد غير المنظم. ويقدر حاليا أن ٥٩ مليون شاب تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٨ سنة يمارسون أحد الأشكال الخطيرة للعمل عبر العالم.

* لازال معدل بطالة الشباب مرتفعا في العالم، وقد قدر مؤخرا بحوالي ٨٨ مليون شاب عاطل عن العمل أو (٤٧٪) من مجموع ١٥٩,٢ مليون عاطل عن العمل في العالم في عام ٢٠٠٦م أنظر جدول رقم (٢).

جدول (٢). بطالة الشباب في العالم ومعدل بطالة الشباب (١٩٩٥ و٢٠٠٥م).

السنة	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
*	٧٤,٣	٧٤,٤	٧٥,٧	٧٧,٣	٧٩,٣	٧٩,٩	٨٢,٧	٨٤,٤	٨٣,٣	٨٤,٥	٨٥,٣
**	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٧	١٣,٠	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٧	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٥	١٣,٥

* بطالة الشباب (ملايين) **معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية) Source : (BIT, 2006)

* بطالة الشباب أكبر من بطالة البالغين: بحيث بلغ معدل بطالة الشباب في العالم بالنسبة إلى معدل بطالة البالغين (٣٪) في عام ٢٠٠٥م، مقابل (٢,٨٪) في عام ١٩٩٥م كما يتضح من الجدول رقم (٣). وهناك دراسات تفصيلية أجريت في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي تبين أن تشغيل الشباب يكون عرضة لتأثيرات الصدمات والتغيرات التي تطال عرض العمل أكثر من تشغيل البالغين (Oswald and Blanchflower, 1997)، أي أن فئة الشباب أكثر حساسية من البالغين في تأثرها بالمتغيرات في بنية وحجم عرض العمل.

جدول (٣). العلاقة بين العاطلين من الشباب ومعدل البطالة عند البالغين (١٩٩٥ و٢٠٠٥م).

مناطق العاطلين من الشباب	١٩٩٥م	٢٠٠٥م
العالم	٢,٨	٣,٠
الدول الصناعية والاتحاد الأوروبي	٢,٣	٢,٣
أوروبا الوسطى والشرقية (باستثناء الاتحاد الأوروبي)	٢,٦	٢,٦
آسيا الشرقية	٢,٩	٢,٨
جنوب شرق آسيا والباسفيك	٤,٧	٥,١
جنوب آسيا	٣,٦	٢,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٧	٢,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٠	٣,١
أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)	٣,٣	٣,٠

Source : (BIT, 2006)

* الشباب أكثر عرضة لظاهرة نقص التشغيل من غيرهم: وبسبب نمو اقتصادي لا يكفي لاستيعاب المزيد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ينشأ احتمال أن تصبح الأعمال غير الرسمية هي الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، مما يجعل الهدف المنشود المتمثل في حصول الجميع على عمل لائق من الأمور الصعبة. وبهذا فقد التمييز بين العمالة والبطالة الكثير من معناه، مع دخول الشباب الأنشطة غير الرسمية وخروجهم منها، حيث لم يعد لأي من العمالة والبطالة أي أهمية حقيقية" (لجنة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٣م).

* الإناث أكثر تعرضا لبطالة الشباب: وخاصة الطويلة الأمد منها، مما يفقد المجتمع القدرة على الاستفادة من قدراتهن ومؤهلاتهن، ويزيد من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية.

جدول (٤). البطالة في العالم وموقع بطالة الشباب بالملايين.

السنة	١٩٩٣م	٢٠٠٠م	٢٠٠٣م
الإجمالي	١٤٠,٥	١٧٠,٤	١٨٥,٩
الذكور	٨٢,٣	١٠٠,٨	١٠٨,١
الإناث	٥٨,٢	٧٣,٤	٧٧,٨
إجمالي الشباب	٦٩,٥	٨٢,٠	٨٨,٢
الذكور الشباب	٤١,٢	٤٨,٥	٥٢,٤
الإناث الشباب	٢٨,٣	٣٣,٥	٣٥,٨

المصدر: مكتب العمل الدولي (٢٠٠٤م) "اتجاهات التشغيل في العالم" مكتب العمل الدولي– جنيف، يناير.

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن معدل بطالة الشباب يفوق معدل بطالة البالغين، وأن الإناث أكثر تعرضا للبطالة من الذكور.

* سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدلات البطالة في العالم (١٢,٢٪)، وبلغ معدل بطالة الشباب في نفس المنطقة (٢٥,٦٪)، وهو الأعلى في العالم كذلك في عام ٢٠٠٥م كما هو واضح بالجدول رقم (٥).

جدول (٥). معدل بطالة الشباب حسب المناطق (١٩٩٥ و ٢٠٠٥م).

مناطق بطالة الشباب	١٩٩٥م	٢٠٠٥م
الدول الصناعية والاتحاد الأوروبي	١٥,٢	١٣,١
أوروبا الوسطى والشرقية (باستثناء الاتحاد الأوروبي)	١٩,٦	١٩,٩
آسيا الشرقية	٧,٥	٧,٨
جنوب شرق آسيا والباسفيك	٩,٢	١٥,٨
جنوب آسيا	٩,٩	١٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤,٤	١٦,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٨,٧	٢٥,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧,٥	١٨,١

Source : BIT(2006).

* بطالة الشباب هي بطالة الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية، وغالبا ما تكون الحالة السائدة هي تشغيلهم على أساس حصولهم على أجور متدنية.

* يعتبر الشباب والإناث على وجه التحديد، من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا لمخاطر التهميش الاجتماعي، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

* انخفضت نسبة مشاركة الشباب في معدلات القوى العاملة على الصعيد العالمي بما يقارب أربع نقاط مئوية ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٣م.

* يعيش ما يقارب ٢٣٨ مليون شاب بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم ويعيش ما يقارب ٤٦٨ مليون شاب بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وهذا يعني أن ربع شباب العالم تقريبا يعيش في حالة من الفقر المدقع (٢٢,٥٪) من مجموع شباب العالم وعددهم ١,١ مليار شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة).

* من أصل مليار شاب في العالم، (٨٥٪) منهم يعيشون في الدول النامية حيث يتعرضون بشكل خاص للفقر المدقع.

* يختلف حجم ونوعية بطالة الشباب وفق المؤهل العلمي والجنس والمنطقة والعرق، وتبعا لبنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٣- حجم وخصائص بطالة الشباب في العالم العربي

إن من أبرز خصائص أسواق العمل العربية ارتفاع معدلات العرض من العمالة الذي بلغ حوالي (٣,١٪) خلال التسعينيات نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة، مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الذي بلغ حوالي (٢,٦٪) خلال نفس الفترة، بسبب ضعف معدلات الاستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل، وتواضع مستويات الإنتاج، مما ترتب عنه استفحال مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب والمتعلمين. وفي كثير من

الأحيان لم تتحسن الإنتاجية العربية والأجور الحقيقية، مما أثر سلبا على دخل العاملين وزيادة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص ٢).

ويعتبر صغر سن السكان إحدى خصائص العالم العربي، حيث إن ثلثا السكان في المنطقة لم يبلغ سن الثلاثين (حوالي٦٠٪ تقريبا من مجموع السكان)، مما يجعلها ثاني أكبر منطقة شبابا بعد منطقة جنوب الصحراء الكبرى. في المقابل تبلغ نسبة من هم دون الثلاثين في أوروبا ثلث مجموع السكان فقط، وتصل هذه النسبة إلى النصف في منطقة شرق آسيا والباسفيك. ولقد وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر في مارس ٢٠٠٥م، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية "بالأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء"، ويؤكد التقرير أنه لم تعد هناك دول حصانة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات وخاصة في دول الخليج العربي.

كما تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم، والتي ارتفعت معدلاتها من أرقام أحادية إلى أرقام عشرية في العقدين الأخيرين في العديد من الدول العربية. وقد أشار إلى هذه الحقيقة، التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية مطلع هذا العام بعنوان "اتجاهات التشغيل في العالم"، حيث مثلت معدلات البطالة ومعدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، أعلى نسبة في العالم بأسره. ولقد استمر وضع سوق العمل في المنطقة العربية بالتفاقم خلال العقدين الأخيرين، منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين ومعدل البطالة أخذ بالارتفاع، إذ يتراوح هذا المعدل في أيامنا هذه بحسب الأرقام الرسمية ما بين (١٥ و٢٠٪) من اليد العاملة. وقد تكون الأرقام الفعلية للبطالة أعلى بكثير. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام ٢٠٠٣م، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى

(٦,٢٪)، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه (١٢,٢٪). والمفارقة أن الاتحاد الأوروبي والاقتصاديات المتقدمة تراجع معدل البطالة فيها بنحو نصف نقطة مئوية، بينما ارتفع في المنطقة العربية.

إضافة إلى ضعف إمكانيات العمل الذي اتصف به العالم العربي خلال العقدين الماضيين، هناك عامل آخر هو استمرار تزايد الضغط على أسواق العمل خلال العقدين القادمين. وتزداد حاليا نسبة اليد العاملة بنسبة (٣,٣٪) سنويا، أي حوالي ٣٧ مليون عامل سيدخلون سوق العمل بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٠م، مما يؤدي إلى رفع مجمل اليد العاملة في العالم العربي بنسبة تقارب (٤٠٪) على مدى عشر سنوات فقط. وسينمو معدل اليد العاملة في الدول العربية بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠٢٠م بنسبة (٧٥٪)، مما يعني ضرورة إيجاد ٧٤ مليون فرصة عمل جديدة فقط لاستيعاب اليد العاملة المتزايدة خلال فترة العشرين سنة المقبلة. بل يجب أن يكون عدد فرص العمل الجديدة أعلى من ذلك إن أرادت المنطقة التعامل مع مشكلة البطالة الحالية (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٣) في الوقت الذي أصبح فيه اثنان من أبرز موارد العمالة خلال العقود الأربعة الماضية يوفران معدلات أقل ثم أقل من الوظائف وهما: القطاع العام والهجرة من أجل البحث عن فرص العمل.

كما تعاني معظم الدول العربية من ضعف إنتاجية العمل[٣] (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص١٢)، ويرجع سبب ذلك إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج في جميع الدول العربية، والذي شكل النمط السائد في الاقتصاديات العربية، واتصف "بكثافة العمالة وانخفاض الإنتاجية". كما انخفضت الأجور الحقيقية بمعدل يتراوح بين (٣٠٪ و٥٠٪)

(٣) للإنتاجية مفاهيم متعددة، أكثرها شيوعا ما يعرف بالاستخدام الكفء للموارد في إنتاج السلع والخدمات، وتعتبر إنتاجية العمل، أوسع الأشكال انتشارًا وأكثرها استخداما في التعبير عن التغيرات في الإنتاجية، لسهولة قياسها ولأن العمل أساسي في العملية الإنتاجية.

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠م، ثم بقيت راكدة منذ ذلك الحين (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص١٣)، وعموما لازالت نسبة أجور القطاع العام في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة الأجور في القطاع الصناعي الخاص.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى بسبب ارتفاع تباين مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل، والقوى العاملة، والنشطين اقتصاديا تباينا كبيرا وفقا لظروفها الاقتصادية، ونتيجة للتباين في الإمكانات والموارد والاختلافات في التركيبة الهيكلية لاقتصادياتها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص١٠)، وتشير البيانات إلى ارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية مجتمعة في تسع دول عربية، وهي الأردن، واليمن، وسورية، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، وعمان، ولبنان وليبيا، إذ يتراوح ما بين (٣,٢ و٥,٥٪). ويعزى هذا الارتفاع إلى الهرم العمري للسكان الذي يتميز بقاعدة عريضة من صغار السن، تسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل سنويا، إضافة إلى ارتفاع معدلات الخصوبة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص٣)، ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة، حيث تبلغ (٢٠٪) في اليمن، و(٢١٪) في الجزائر، و(١٧٪) في السودان، و(٩٪) في مصر، و(٨٪) في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ففي سلطنة عمان يوجد ما يقارب ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية ما يقارب ٧٠٠ ألف عاطل، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

وتطال البطالة الشباب العربي بشكل غير متناسب، إذ أن أغلبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب. تبلغ نسبة الذين يبحثون عن أول فرصة عمل في مصر مثلا حوالي (٩٠٪) من مجموع

العاطلين عن العمل، في حين تصل نسبتهم في اليمن والإمارات إلى ثلثي العاطلين عن العمل تقريبا، ويتراوح المعدل بين (٤٠ و٦٠٪) في الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن. وقد ارتفع المعدل بشدة للفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة في سورية، ومعظمهم من الباحثين عن عمل لأول مرة، وزادت نسبتهم من (٥٧٪) عام ١٩٨١م إلى (٨٥,٥٪) في عام ١٩٩٩م من إجمالي العاطلين، وارتفعت هذه النسبة بين الإناث الباحثات عن عمل لأول مرة بالمقارنة مع الذكور من الفئة نفسها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص ١١-١٢). وهؤلاء عاملون قد دخلوا في سوق العمل وبحوزتهم مستويات تعليم أعلى نسبيا من الجيل الذي سبقهم: فمنذ عشرين عاما كان مستوى تعليم معظم العمالة العربية سنتين أما اليوم فقد ارتفع إلى خمس سنوات، ويعتبر هذا المتوسط متدنيا مقارنة لمتوسط التعليم في الدول المتقدمة والبالغ ١٠ سنوات، ويتجاوز ١٢ سنة في الولايات المتحدة وكندا.

وتشهد بعض الدول العربية ظاهرة فريدة، وهي زيادة نسب البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية، حيث تبدو مؤسسات التعليم والتدريب وكأنها مراكز إنتاج العاطلين عن العمل أكثر من كونها مساهمة في جهود التنمية. ففي مصر- على سبيل المثال- لا تزيد نسبة العاطلين من الأميين على (٤,١٪) فقط، أما الباقي فهم من حملة الشهادات المتوسطة والعليا، واستفحلت في العديد من الدول العربية، حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر، وهو ما يعكس التباعد الكبير بين حاجة سوق العمل والتخصصات التي يتم تدريسها والتدريب عليها في المؤسسات التعليمية، والدليل على ذلك تزايد عدد خريجي التعليم العالي الذين يعملون خارج تخصصاتهم، وارتفاع نسبة عدم التوافق بين تخصص الموظف والوظيفية التي يشغلها.

ونشير إلى أن الزيادة في العنصر الشبابي ليست هي الميزة الوحيدة للعمالة في العالم العربي، فتشهد هذه الأخيرة تزايدا في العنصر النسائي. في حين كانت نسبة مشاركة النساء العربيات في اليد العاملة هي الأكثر انخفاضا في العالم، بدأت بالتزايد بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة، إلا أن عددهن المتزايد يتزامن مع انخفاض في فرصهن للعمل. ويبلغ معدل البطالة للنساء (٣٠٪) أعلى من البطالة لدى الرجال، وتتسع هذه الهوة بين الجنسين بشكل ملحوظ في دول كالبحرين وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، حيث يبلغ معدل البطالة لدى النساء ضعفي إلى ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الذكور" (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٢).

تتميز الدول العربية كذلك بالبطالة المقنعة في القطاع الحكومي، وتختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين، ويقدر معدلات البطالة السافرة والمقنعة في هذه الدول بحوالي (٤,٧٪) من إجمالي القوى العاملة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص١٤). كما أن إنتاجية العامل لا تزال ضعيفة مقارنة بشرق آسيا والباسفيك، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ونشير إلى أن العالم العربي لا يزال يعاني من معضلة مزمنة، تكمن في ضعف نظم وقواعد بيانات سوق العمل، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠م، ص٣٧) وللوظائف المطروحة والباحثين عنها، أو ما يسمى في الدول الصناعية (بنوك التوظيف)، مما يؤدي إلى غموض سوق العمل، وهي من المشاكل التي يصادفها الباحث في بنية أسواق العمل العربية، والنتيجة ضعف مصداقية البيانات الخاصة بالبطالة ومعدلاتها.

جدول (٦). معدل البطالة ومعدل بطالة الشباب في مجموعة من الدول العربية.

الدولة	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية)
البحرين	٦,٣	٢٤
الأردن	١٧,١	٢٧,١
الكويت	١,٥	٦,٢
لبنان	١٠,٩	٣٠,٠
عمان	٤,٩	١٧,٦
الجمهورية العربية السورية	٥,٠	٧,٣
اليمن	١٣,٢	١٩,٨

المصدر:

United Nations (2001) Review of The Youth Situation in the ESCWA Region from the Perspective of Human Resource Development, New York, 2001, p. 26.

ويتضح من هذه البيانات بالجدول رقم (٦)، أنه على الرغم من اختلاف التقديرات حول حجم ومعدلات بطالة الشباب في العالم العربي، إلا أن هناك شبه إجماع على أهمية وخطورة هذه المشكلة. وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن معدل البطالة للشباب في المنطقة يبلغ (٥٣٪) في البلدان التي تتوفر إحصاءات عنها، وهي تتراوح بين (٣٧٪) في المغرب إلى (٧٣٪) في سوريا، مع الإشارة إلى أن معدل بطالة الإناث تفوق نظيرتها من الرجال بما يعادل (٥٠٪) تقريبا (البنك الدولي، ٢٠٠٣م). أما تقرير منظمة العمل السابق الذكر، فإنه يعتبر بطالة الشباب بمثابة التحدي الأساسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعاني النساء من بطالة أكثر من الذكور حيث بلغ معدل بطالة الإناث (٣١,٧٪) بينما نجد المعدل للذكور (٢٢,٧٪)، كما أن معدل البطالة في الشرق الأوسط يبلغ (٢٧٪) وهو أعلى من شمال أفريقيا (٨,٢٢٪) (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤م).

٤- أسباب تفاقم البطالة في العالم العربي

يرجع الخبراء تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى الأسباب التالية:

أولاً: قيود نموذج التنمية القديم

تأثر إيجاد فرص العمل في المنطقة العربية بالنموذج التاريخي الذي اعتمد عبر المنطقة. فلقد اعتمد صانعو السياسات العرب في مرحلة الاستقلال نماذج تنموية ارتكزت على حكومات قوية وتخطيط مركزي للأولويات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات إعادة التوزيع لموارد شاسعة من أجل التنمية الاجتماعية والتوظيف الضخم في القطاع العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية واسعة النطاق. (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٣).

حقق هذا النموذج نتائج إيجابية في مرحلة مبكرة، وكانت له مكاسب متينة. ولقد وجهت الاقتصاديات العربية العديد من الموارد نحو البنى التحتية العامة، وخصصت موارد كثيرة للتعليم وكانت النتيجة ارتفاع مستوى متوسط التعليم من أقل من سنة واحدة عام ١٩٦٠م إلى أكثر من ثلاث سنوات عام ١٩٨٥م. من جهة أخرى، بفضل التحسينات في التعليم الأساسي والاستثمارات الضخمة في مجال الصحة، تحسنت المؤشرات في هذا المجال بشكل ملحوظ وتم تقليص الفقر بشكل جذري (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص١١).

ولم تؤد السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي طبقت خلال العقود الثلاثة الماضية، إلى توفير فرص العمل الكافية لمواجهة البطالة، والتخفيف من حدتها، كما أنها كانت في بعض الأحوال سببا في تفاقمها وجمود أسواق العمال العربية. إن القطاع الخاص في هذا النموذج، لئن نما تحت رعاية الحكومات، لم يزدهر لكونه قطاعا ديناميكيا في محيط تنافسي إنما نما عبر تموين الأسواق المحلية المحمية، وعاش على حساب الدولة بشكل عام. بالرغم من معدلات نمو سريعة خلال سنوات الطفرة النفطية، أصبحت الاستثمارات في المنطقة العربية غير منتجة تدريجيا. كما تقلص نمو الإنتاجية الكلية للعناصر إلى النصف في المنطقة العربية في الفترة الممتدة من الستينيات إلى السبعينيات، مع أنها لا تزال إيجابية (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٤)، وبسبب ضعف

معدلات الاستثمار الكلية والضآلة النسبية لمساهمة القطاع الخاص حتى الآن في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم انخفاض معدلات فرص العمل الجديدة مقارنة بتزايد أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل، ارتفعت معدلات البطالة في الدول العربية، وزاد حجم العاملين في القطاع غير المنظم الذي يضم العاملين لحسابهم، والعاملين في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمالة غير الماهرة التي تعمل في الشركات الكبيرة بصورة مؤقتة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص٨).

ثانيًا: التضاؤل السريع للمصادر التقليدية لإيجاد فرص العمل

اعتمدت تنمية الدول العربية بشكل كبير على المصادر المالية التالية: النفط، ودفق المساعدات، والتحويلات المالية للعاملين في الخارج. أمنت هذه المصادر دعما أساسيا للعائدات العامة والمدخرات الخاصة، كما دعمت سياسات العمالة في القطاع العام على نطاق واسع في الماضي. غير أن هذه المصادر كافة تخضع حاليا لضغوط كبيرة. إذ تنذر النظرة البعيدة المدى بتراجع ثابت لأسعار النفط عن المستوى الحالي إلى المعدلات التي كانت عليه في سبعينيات القرن العشرين. من جهة أخرى، ستنخفض الصادرات مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي للطاقة ومع ازدياد عدد السكان (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٧). كما أنه من المتوقع أن ينخفض أيضا حجم المساعدات، وأخيرًا، لا تبشر التحويلات المالية بالازدياد بشكل ملحوظ نتيجة تدهور إمكانيات الهجرة من أجل العمل. ولقد شهد العقد الماضي بطئا في تدفق العمال العرب إلى الدول الأخرى في المنطقة، وانخفضت الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن هجرة العمالة إلى خارج المنطقة صارت أكثر تعقيدًا، حتى المعتدل والمؤقت منها، مازالت تصطدم بحواجز كبيرة(٤).

(٤) تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأجانب العاملين في الدول العربية يتزايد باطراد، إذ انتقل من نصف مليون عامل في عام ١٩٧٥م إلى ٨,٨ مليون عامل في عام ٢٠٠٠م. أما مبلغ التحويلات التي حولها العمال الأجانب من خمس دول عربية ١٠ مليارات دولار عام

ثالثًا: تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات التشغيل

تمكنت الدول العربية في عقدي الستينيات والسبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات من تحقيق معدلات نمو عالية، نتيجة لضخ استثمارات كبيرة حققت لغالبية الدول العربية، وبخاصة النفطية منها، انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية، وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية، إضافة إلى قطاع الخدمات وبصفة خاصة في الصحة والتعليم والإسكان. وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى "بالفورة النفطية"، إذ ساعدت على زيادة الإنفاق الاستثماري للقطاع العام، حيث بلغ في المتوسط (٢٤,١٪) من إجمالي الناتج المحلي العربي، مقابل (٢٢,٣٪) بالنسبة للدول النامية، مما أثر بالتالي على حركة تشغيل العمالة العربية، حيث تم على نطاق واسع نسبيا انتقال العمال من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، وانتقالهم من الدول التي لديها فائض في العمالة إلى الدول العربية المصدرة للنفط التي لم تتوافر فيها أيدي عاملة كافية لتنفيذ مشاريع التنمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص٨).

ولقد واجهت الدول العربية مشاكل كبيرة نتيجة تراجع العائدات النفطية، ومن ثم انخفاض الاستثمار العام، حيث بلغ متوسط معدله (٢١,٧٪) من إجمالي الناتج المحلي العربي، وهو معدل دون المتوسط الذي حققته الدول النامية والبالغ (٢٣,١٪) من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، واتساع فجوة الموارد، وتقليص الإنفاق الجاري والاستثماري. وقد ساهمت عدة عوامل أخرى في زيادة العبء على اقتصاديات الدول العربية من أهمها تنامي مشكلة المديونية الخارجية في عقد الثمانينيات، والسلبيات الناشئة عن الاعتماد المفرط على القطاع العام، وبطء نمو الصادرات مع ضعف الهيكل

= ١٩٨٨م، متفوقة بذلك على مجموع تحويلات العاملين الأجانب في الولايات المتحـــدة التي تعد أكبر دولة مستوردة لقوة العمل الأجنبية. كما قدرت التحويلات النقدية الخارجية للعمالة عام ١٩٩٠م بنسبة (٢٠٪) من الإيرادات النفطية السنوية للدول الخليجية.

الإنتاجي، إضافة إلى تغير البيئة الخارجية وظهور موجات التحرير والانفتاح الاقتصادي وتنفيذ برامج للتكيف والتثبيت الاقتصادي، في وضع لا زال القطاع الخاص العربي فيه قليل الإمكانيات والقدرات المالية والتقنية والتنظيمية.

ويكشف الاندماج البطيء للدول العربية في التجارة العالمية عن محدودية قدرتها التصديرية خاصة خارج قطاع النفط، وضعف الارتباط بشبكات الإنتاج العالمية وتراجع نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من التحسن النسبي في بيئة الاستثمار في العديد من تلك الدول، إلا أنه مازال غير كافيا مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وبالرغم من وجود إحدى عشرة دولة عربية قد أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية، وست دول منها قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ورغم الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية، إلا أن السياسات التجارية لا تزال تتضمن العديد من القيود، حيث تعتبر معدلات التعريفة الجمركية مرتفعة، والقيود الأخرى الإدارية والكمية وغيرها متعددة بدرجة أكبر من اللازم، وذلك مقارنة بدول عديدة في العالم.

رابعًا: النمو السكاني المرتفع

والذي يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم، وأحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية العربية، إذ أن له انعكاسات هامة على أداء وفرص تطوير أسواق العمل العربية.

خامسًا: فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب

فشل برامج التنمية الاجتماعية وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج

الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص. (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٢).

سادسًا: ارتفاع معدل نمو العمالة العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج الوطني

ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة (٢,٥٪) سنويا، فإن نمو الناتج الوطني الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحيانا يكون سالبا، فالدول العربية التي لا يتوافر فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاقتصادي وعدم توافر أموال الاستثمار، وازدياد البطالة والديون، حيث يصل معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل في مصر إلى (٢,١٪)، وفي المغرب (٣,٥٪)، وفي الأردن (٣,٦٪)، وفي سورية (٥٪). وهذا التراجع في مستوى معيشة العامل العربي له آثاره السلبية على إنتاجيته ودوره في الاقتصاد الوطني.

سابعًا: استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج العربية النفطية

ففي أعقاب الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠-١٩٩١م، هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمالة في الخليج، وحلت محل العمالة العربية أثر عودة ٨٠٠ ألف عامل يمني من السعودية وآلاف الفلسطينيين من الكويت. وكان من بين الآثار السلبية لهذه العمالة: تفشي البطالة بين الشباب الخليجي في ظل تشبع القطاع الحكومي والتباين في الأجور وشروط العمل بين العامل الوافد والوطني، مما أدى إلى عدم النجاح الكامل لسياسات توطين الوظائف. ويعود تدفق العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربية إلى أسباب عديدة، بعضها تنظيمي، والآخر يتعلق بالعامل الآسيوي، مقارنة بالعامل العربي، لكن أبرز هذه الأسباب حرص القطاع الخاص على استقدام العمالة الأجنبية، بسبب انخفاض أجورها وتحملها ظروف العمل القاسية، كما أنها أكثر طاعة وانضباطا وذات إنتاجية مرتفعة (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٢).

ثامنًا: وجود بعض المعوقات الاجتماعية والثقافية

والمعوقات التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، مثل سوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار في المجالات المناسبة، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل، والرغبة في العمل فقط في مجال التخصص الدراسي، إضافة إلى عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب نظرة الكثيرين في المجتمع إليه باعتباره من الأعمال الدنيا، وعدم الإقبال على العمل الحر بسبب الخوف من المخاطرة والميل إلى الأعمال المستقرة، وبالتالي التركيز على "سلوك المهنة في أخلاقياتها بالإتقان والجودة والتخصص الدقيق بالنسبة للعمل العربي"، هذا الإتقان كان موجودا من خلال الأسرة ومن خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، بوسائل التنشئة الاجتماعية التي تورث مفاهيم الإخلاص والإيمان بأن العمل يجب أن يتقن اتقانا جيدًا وتقوية قيم الاجتهاد في العمل والإبداع فيه، والنزوع للتعلم المستمر، وتشجيع العمل الخاص، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

تاسعًا: كلما تطورت الدول في محاربة الفساد كلما قلت فيها مستويات البطالة

لأنه حسب تقرير البنك العالمي هناك فاقد يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار في العالم العربي، مما يدل على الفساد المتفاقم في العالم العربي، فلو تطورت الدول العربية في محاربة الفساد بأشكاله المختلفة لقلت فيها مستويات البطالة.

عاشرًا: عدم التوافق بين المكتسبات من المهارات النوعية وبناء المعرفة، واحتياجات أسواق العمل العربية

نتيجة تركز اهتمام الأنظمة التعليمية على الكم بدرجة أكبر من اهتمامها بنوعية التعليم. وقد انتشرت هذه الظاهرة في العقود السابقة نتيجة عمل الجهات المختصة على القيام بمسؤولياتها عن توفير التعليم والتي تفرضها القوانين، وهو ما أثر سلبا على الإنتاجية، وخفض من كفاءة القوى العاملة في القطاع العام مقاسة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فاتسم أداء المؤسسات بالتطور الكمي الكبير للعمالة.

٥- آثار البطالة على الشباب والمجتمع العربي

إن تخفيض معدل بطالة الشباب في العالم إلى النصف من شانه أن يزيد ما بين ٢,٢ و٣,٥ ألف مليار دولار أمريكي أو ما بين (٤,٤ و٧,٠%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (البنك الدولي، ٢٠٠٥م). هذا التخفيض إذا ما تحقق، سيساهم بكل تأكيد في التخفيف من حدة الفقر، ومن ثم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. كما أن العمل يعتبر الوسيلة الأساسية في الحصول على حياة أفضل، غير أن ذلك العمل غالبا ما يكون غير رسمي وتسوده ظروف سيئة أو استغلالية. وبالنسبة للشباب الأسعد حظا، يؤثر العمل المنتظر في اختيارهم لنوعية التعليم والتدريب، وبشكل متزايد في قراراتهم المتعلقة بالزواج والمصاهرة والعيش مع الجنس الآخر (ILO, 2004, p. 21). وتؤكد العديد من التقارير على أن مرحلة الشباب هي مرحلة بيولوجية تدوم بضع سنوات، ولذلك فإن مشاكل الشباب هي مشاكل كل المجتمع (Freedman, 2003). وتظهر آثار البطالة في عدة جوانب:

* **الجانب الأمني:** يؤكد العديد من الدارسين في مجال علم الجريمة وعلم الاجتماع وجود درجة ارتباط مقبولة نسبيا بين البطالة والجريمة، إذ كلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة (القتل، والاغتصاب، والسطو على الممتلكات، والإيذاء الجسدي). وفي هذا المجال نشير إلى نتائج دراسة أمريكية تؤكد أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل (١٪) يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة (٦,٧٪)، وجرائم العنف بنسبة (٣,٤٪)، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بمعدل (٢,٤٪) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧م).

* **الجانب الاقتصادي:** تترتب على بطالة الشباب أو على بطالتهم الجزئية تكلفة باهظة، تتمثل في نضوب رأس المال البشري والاجتماعي. فيحدث انخفاض في فرص النمو الاقتصادي، ويزداد هذا الانخفاض كلما تقدم هؤلاء

الشباب في السن دون أن يكسبوا أية خبرة في مجال العمل. وما يصعب تحديده كما هو التكلفة على صعيد عدم الاستقرار الاجتماعي والنزاعات المزمنة (Brewer, 2004) ضرورة معالجة احتياجات الشباب إلى العمل على الأجل الطويل عبئا كبيرا على الميزانيات العامة. وبالنسبة إلى الحكومات، تعني بطالة الشباب أن الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب ذهبت سدى، وأن قاعدة عائداتها الضريبية تدنت، وأن تكاليف الرعاية الاجتماعية قد ارتفعت، وأن تأييد ناخبيها من الشباب قد تضاءل (Brewer, 2004)، وخسارة في مساهمات الضمان الاجتماعي.

* **جانب الصحة النفسية:** تؤدي البطالة إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرًا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلاً، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال الصحة النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل، ثم لم يتمكنوا من ذلك، ويغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز. ومن أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلين عن العمل نشير إلى (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠٥م، ص٦) :

أ- **الاكتئاب:** تظهر بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالذين يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة لدى الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، كتعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم أو الانتحار، ويشير هنا الأمين السابق للأمم المتحدة "تترتب على تفاقم البطالة نتائج سلبية جدًا على الشباب الأكثر عرضة لصدمات سوق العمل، فإن التسريحات وإعادة

الهيكلة وقلة فرص دخول عالم العمل تحتم على الكثيرين أن يعيشوا حياة مليئة بالمشقات الاقتصادية واليأس. وغالبًا ما شاهدنا مآسي الكثير من الشباب الذين يفسدون حياتهم في ارتكاب الجرائم، وتعاطي المخدرات، والمشاركة في النزاعات المسلحة، وحتى في الأعمال الإرهابية (عاطف عجوة، ١٩٨٥م، ص٤١). كما تسهم بطالة الشباب وندرة الوظائف في رفع مستويات الفقر.

ب- تدني اعتبار الذات: يؤدي العمل لدى الإنسان إلى توفير روابط الانتماء الاجتماعي مما يبعث نوعًا من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا، مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات، ولقد لاحظ سن أن هناك حالات تطبيقية توضح أن للبطالة نتائج بعيدة المدى غير تلك التي أشرنا إليها، مثل "الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة بالنفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات)، وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين" (أ.ك.ســـــن، ٢٠٠٤م). بيد أن التزايد الدائم في بطالة الشباب يحدث أثرًا سلبيًا في التنمية الاجتماعية إذ أن من شأن بطالة الشباب، لاسيما بطالة الشباب الطويلة الأجل، بث روح الإحباط وقلة تقدير الذات، ويمكن أن تفضي إلى تزايد ضعف الشباب أمام المخدرات والأمراض والجريمة. ومن شأن بطالة الشباب أن تفضي أيضا إلى تهميش الشباب وإقصائهم (كوفي عنان، ٢٠٠٣م)، ولقد أكدت العديد من الدراسات عن وجود علاقة ما بين بطالة الشباب والتهميش الاجتماعي .(Ryan, 2000 & CEA, 2005)

* **جانب الصحة الجسمية والبدنية:** إن الحالة النفسية التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سببًا للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء

البدني كارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي يؤدي إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية.

٦- تجارب قطرية وأساليب جديدة ومبتكرة للحد من مشكلة البطالة في العالم العربي

تواجه البلدان العربية تعاونا إقليميًا محدودًا لا يرقى إلى مستوى التحديات الراهنة من أجل معالجة مشكلة بطالة الشباب. وهي تبذل جهودًا منفردة للحد من هذه الأخيرة، ولكنها غير مجدية حتى الآن، مع بروز بعض التجارب القطرية الهامة التي تدل على اهتمام القيادات الرسمية وغير الرسمية في هذه البلدان بهذه الظاهرة، تم ترجمتها إلى العديد من المشاريع والبرامج، بعض منها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وهي برامج لتحرير الاقتصاديات وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ففي مصر، تركزت جهود تشغيل الشباب في الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورصدت له الدولة اعتمادات كبيرة نصفها من الموازنة العامة. واهتم الصندوق بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين، مثل تمليك أراض زراعية مستصلحة لهم. وفي الأردن، بذلت الحكومة جهودًا لتشغيل الشباب، عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، برنامج "انجاز". وتوجد جهات أخرى تساعد في هذا الاتجاه، منها صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، وصندوق "الملكة عالية" للعمل الاجتماعي والتطوعي، إلا أن النتائج بقيت محدودة حتى الآن. ومشروع "سند" في سلطنة عمان، وبرنامج "الداكوم" لربط مخرجات التعليم مع سوق العمل بدولة الكويت، ومدرسة "الحريري للتعليم التقني" في لبنان (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧م)، و"البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب" بمملكة البحرين. كما اشتملت البرامج والمشاريع في مصر على طائفة واسعة، وهامة، لإيجاد فرص العمل للشباب، وخاصة الخريجين، وفي كافة قطاعات التوظيف الحكومية والخاصة، وتم إيلاء أهمية خاصة، لإنشاء المشاريع الصغيرة للشباب ودعمها.

وتتسم هذه البرامج بجوانب تجدر الإشارة إليها: فبرنامج "انجاز" في المملكة الأردنية الهاشمية، يعتبر نموذجا لإشراك القطاع الخاص في توجيه وإرشاد النشء الجديد خاصة في سياق تسهيل عملية الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل. ولعب ممثلوا القطاع الخاص دورًا نشطًا، عبر التطوع بتعليم التلاميذ بمتطلبات قطاع الأعمال، والتفكير بطرق ابتكارية، وبالتالي مساعدتهم في تحديد خياراتهم المهنية المستقبلية. وفي سلطنة عمان، فإن برنامج "سند"، يمثل نموذجًا تجدر دراسته بتمعن، في كيفية تصميم برامج تلائم الواقع المحلي. كما أن إعداد وصياغة البرنامج بحد ذاتها تمثل برهانًا ساطعًا على فوائد الحوار الاجتماعي، وفعاليته العملية خاصة في مجال تشجيع الشباب في استحداث المشاريع الصغيرة، وعبر دعم متكامل الأوجه من تمويل وتدريب ومتابعة وحماية. كما أن أسلوب التدريج المدروس المتبع في التنفيذ، وفق إشراك كافة الأطراف المعنية، أثبت نجاحًا كبيرًا للغاية.

وفي الكويت، أصبح برنامج "الداكوم" يمثل طريقة مبتكرة ومبدعة في كيفية ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، ويشكل استفادة خلاقة من تجارب "الداكوم" التي تم تطبيقها بنجاح في بلدان أخرى في العالم. وهناك مجموعة من المشاريع التي يتم إنجازها، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، مثل مشروع "المايكروستارت"، التي حققت نتائج إيجابية في سبيل توفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة للشباب.

أما في تونس، فقد تم البدء في برنامج عام ١٩٨٨م، لتنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيل، واستفاد منه قرابة (٦٠٪) من ذوي التعليم المتوسط، و(٣٨٪) من ذوي التعليم العالي. واعتمدت معظم دول الخليج العربية على إعادة تنظيم توظيف الوطنيين بجهود نشطة، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلا من العمالة الأجنبية، التي تقدر بحوالي ١٨ مليون

عامل. وتوجد توصيات من منظمة العمل العربية، بأن يتم إعطاء الأولوية في التشغيل للعمالة الوطنية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى. أما في الجزائر فنشير إلى برنامج تشغيل الشباب من خلال تمويل المؤسسات المصغرة، ودور الصندوق الوطني للزكاة الذي يقدم القرض الحسن.

وخلاصة القول أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية – كل على حدة – معالجة مشكلة البطالة. فما هي السياسات المناسبة لتطوير أسواق العمل العربية، وتحسين فرص العمل ؟

إذا كان على المنطقة أن تضمن حصول الأيدي العاملة على فرص عمل كافية وإمكانيات لارتفاع الأجور على حد سواء، فستكون هناك حاجة إلى إيجاد ما يقرب من ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة خلال العشرين عامًا القادمة، وذلك لمواكبة حركة الداخلين الجدد إلى قوة العمل واستيعاب أعداد العاطلين عن العمل في الوقت الحاضر. ويعني هذا أن عدد فرص العمل الجديدة في هذه المنطقة يجب أن يضاعف خلال هذه الفترة، وهذا سيتطلب نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ضعف معدله الحالي أي من (٣٪) خلال تسعينيات القرن العشرين حتى (٦ إلى ٧٪) سنويًا ولفترة مستدامة (ESCWA , 2002). لابد أن تتحول إلى نموذج اقتصادي يمكنها من تنمية إمكانياتها المتعلقة بتحقيق نمو يتوفر فرص عمل جديدة بشكل ملموس. وستتطلب أسس هذا التحول الهيكلي ثلاثة تغيرات تنظيمية جذرية ومرتبطة ببعضها ألا وهي[٥]:

(٥) معدل النمو الاقتصادي المطلوب والمحسوب بافتراض وجود درجة مرونة متفائلة مقدارها ٠,٦ في نمو العمالة إلى النمو الاقتصادي– وهي نفس درجة مرونة العمالة التي تحققت في العديد من اقتصاديات شرق آسيا العالية الأداء أثناء فترات ذروة تواجد فرص العمل لديها.

* من اقتصاديات يسيطر عليها القطاع العام إلى اقتصاديات يسيطر عليها القطاع الخاص، مما يمهد لوضع أسس لتحسين الكفاءة وتوسيع نطاق العمالة.

* من السياسات الاقتصادية المغلقة إلى سياسات أكثر انفتاحًا، لاكتشاف صناعات أكثر قدرة على المنافسة، ونشر أفضل ممارسات العمل الدولية، والحصول على التكنولوجيا الجديدة، وتسهيل عملية التكامل مع الأسواق العالمية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

* من السياسات الاقتصادية المتركزة على النفط إلى سياسات أكثر استقرارًا وتنوعًا، من أجل تقليل اعتماد هذه المنطقة على مصادر النمو المتقلبة، والحفاظ على استقرار أوضاع المالية العامة، وعدم المساس بالإنفاق الاجتماعي في المجالات الهامة، (البنك الدولي، ٢٠٠٥م، ص٥).

ونرى أن هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية والحلول والسياسات التي تستهدف في النهاية تصحيح مسار الاقتصاد وزيادة التشغيل ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة يتطلب النظر إليها كحزمة متكاملة تعمل بعناصرها لتحسين عملية إيجاد فرص العمل للشباب العربي، نذكر منها:

أولاً: توسيع دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول العربية: تعتبر مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في المنطقة العربية منخفضة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. في حين حاولت معظم الدول العربية توسيع نشاط القطاع الخاص منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلا أنه تطور هامشيًا خلال التسعينيات (مصطفى النابلي، ٢٠٠٣م، ص٩).

* **تعزيز مناخ الاستثمار:** تظهر الاستطلاعات أن المستثمرين المحتملين في العالم العربي يواجهون حواجز جمة تعرقل دخولهم الأسواق، مثل العمليات المعقدة للحصول على الرخص، والتنظيمات المعقدة وإجراءات المناقصات غير

الشفافة. ففي المغرب، أقرت نصف الشركات بضرورة تعيين وسطاء أو موظفين لدوام كامل بغية القيام بالمعاملات البيروقراطية. أما في الأردن، يضطر المستثمر المحتمل الراغب بتسجيل شركته للانتظار ثلاثة أشهر– ويكون نصف هذه المدة مخصصا للقيام بإجراء وحيد: المعاينة لدى الوزارة المختصة. كما تشكو المؤسسات التجارية في المنطقة من عوائق النظام القضائي، فهو لا يسهل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات القابلة للاستمرار وعمليات إيقاف المؤسسات غير القابلة للاستمرار. تتخلف المنطقة العربية بالمقارنة مع المناطق الأخرى من حيث التعقيد والوقت الذي تتطلبه مباشرة وإتمام الإجراءات القانونية (البنك الدولي، ٢٠٠٥م، ص٢٧).

* **تعزيز النظام المالي والبنى التحتية لتشجيع الأعمال:** يشكل ضعف البنية التحتية والنظام المالي في المنطقة عبئًا آخر على الأعمال والتجارة. فالشركات الخاصة في المنطقة تعتبر أن حالة البنى التحتية تشكل عائقًا تتراوح درجة خطورته من المتوسطة إلى الكبيرة. (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٢٨).

كما لا يزال القطاع المالي، المكون من القطاع المصرفي وقطاع التأمين وأسواق الأوراق المالية في غالبية الدول العربية صغيرًا مقارنة بالدور المنتظر منه. ويلاحظ أنه في العديد من الدول العربية فإن مصارفها مازالت عملياتها محصورة في الأعمال المصرفية التجارية التقليدية، ولم تتخط عتبة التحولات المصرفية والمالية الجديدة، مما ترتب عليه ضعف نسبي في وسائل وأنظمة وأساليب التعامل المتطورة التي تخدم القطاع الخاص فضلا عن تشجيع الاستثمار الأجنبي ومشروعاته. ويمثل هذا الوضع عائقًا أمام تطوير دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد، وذلك لأهمية دور التمويل في إنجاز المشاريع وتوسعها والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة.

*** الاندماج في الاقتصاد العالمي لخفض الاختلالات في الأنظمة المغلقة:** من خلال إزالة العوائق المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تعتبر من بين أكثر الأنظمة حماية، والتي رفعت تكاليف التجارة ولم تشجع الاستثمار الداخلي والأجنبي في المنطقة، تصحيح أسعار الصرف المقيمة بأكثر من قيمتها الفعلية طوال العقدين الماضيين، والمشاركة في شبكات الإنتاج العالمية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية كدول الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة من أجل الحفاظ على منفذ إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى تسريع عمليات العضوية في منظمة التجارة الدولية التي تمنح المستثمرين الأجانب أكثر ثقة في عمليات الإصلاح (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٢٨).

*** تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية:** وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولاشك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

*** تعريب العمالة العربية:** ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

*** تحسين نوعية التعليم:** لقد أدى التغيير التكنولوجي السريع في أنحاء العالم إلى رفع مستوى المهارات المطلوبة للتنافس في الأسواق العالمية. وبهدف التكيف مع هذا الواقع ينبغي على دول المنطقة أن تتابع توسيع التعليم العالي لديها وبرامج التدريب المخصصة، كما عليها معالجة عدم التناسق في المهارات

الذي يساهم في عمل اختلالات في سوق العمل[٦]. ولقد أشارت العديد من الدراسات التطبيقية حول العلاقة الكبيرة بين الانفتاح ورأس المال البشري والعامل الإجمالي لنمو الإنتاجية، إن الأنظمة الاقتصادية الموجهة نحو الخارج تجني مكاسب في إنتاجية العوامل الكلية تتعدى الأثر المباشر للانفتاح، كما أن استطلاعات الشركات في الدول الغنية باليد العاملة كما في الدول المستوردة لها، أن النقص في المهارات يشكل عائقًا كبيرًا أمام التوظيف (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٣٢).

وعلى هذا الأساس، نؤكد على مبدأ تطوير مكونات العرض والطلب من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات، أي "القطاع الذي يضم أنشطة التي تسهل عبر استخدام الوسائط الإلكترونية، وحصر وتخزين ومعالجة ونقل وعرض المعلومات" (Richard Curtan, 2001). وقد أكد تقرير الشباب لعام ٢٠٠٣م للأمم المتحدة على ضرورة الاستثمار في هذا المجال، مع عدم المبالغة باعتباره "البلسم الشافي" لمشاكل البطالة (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٣٢).

* **توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية:** في تخطيط وتمويل النظم التعليمية والتدريبية بما يتيح هامشًا أكبر لمساهمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

* **تحسين إدارة الحكم في العالم العربي:** من خلال تعزيز الدوافع وآليات الحكم الجيد والقدرات لتعزيز مساءلة وتضمينية المؤسسات العامة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل كافة شرائح المجتمع. فتحسين بيئة توليد فرص العمل، والقيام

---

(٦) انخفضت درجة اندماج العالم العربي بالعالم، وهي تقاس بنسبة الناتج المحلي الإجمالي، من (٩٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٠م إلى (٧٠٪) تقريبًا سنة ١٩٨٥م وهي تعادل الآن حوالي (٦٥٪).

بإصلاح مؤسساتي، فإن قضايا مثل المحاسبة والشفافية والإدارة وفق مفهوم الحكم الصالح، تمثل محركات قوية لدفع بيئة توليد فرص العمل والاستثمار في منطقتنا إلى الأمام، وهي تتطلب منظورًا جديدًا في التعامل مع تحديات العصر، كما سبق وأن تم ذكره في البداية (World Bank ; 2004).

* **إصلاح أسواق العمل:** تشكل عنصرًا ضروريًا من عناصر إصلاح السياسات، إذ تشير الدراسات التجريبية إلى أن إصلاحات أسواق العمل قد تنعكس إيجابيًا على صعيد العمالة والاقتصاد الكلي، وتساهم في معظم الحالات في رفع معدلات العمالة والاستثمارات الخاصة ونمو الناتج على المدى الطويل. كما يجب الحفاظ على مرونة أسواق العمل. وضبط آليات تخفيض مخاطر السوق بما يضمن عدم زوال الحوافز الدافعة للأداء في العمل، ويجب الاعتراف بالدور الذي تقوم به نقابات العمال.

* **إن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي:** المبني على الاحترام والمصلحة المشتركة، أصبح ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العولمة المختلفة. كما أن تزايد التبادل التجاري البيني والاستثمار سيؤدي إلى زيادة في الاستثمار والإنتاج والعمالة. ويتطلب هذا تطوير القدرات والمعارف الفنية ومهارات قوة العمل العربية، إضافة إلى تطوير البيئة الاقتصادية الداخلية القادرة على تهيئة المناخ المناسب الجاذب للاستثمارات، وتوفير المرونة اللازمة لمنظمات الأعمال العربية، لتمكينها من التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية واستغلالها على خير وجه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣م، ص٢٤).

خاتمة

يتبين من القضايا التي تم استعراضها في هذا البحث التشابه الكبير بين الدول العربية في خصائص ومشكلات سوق العمل والتحديات التي تواجهها.

ومن أبرزها تدني الطلب على العمالة مقارنة بالعرض منها مما ساهم في بروز مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة. وساهم في تعميق هذه المشكلة النمو العالي للسكان وللعمالة وانحسار معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تراكمات آثار بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت في العديد من الدول العربية وأثرت سلبيًا على النمو الاقتصادي، وبالتالي تراجع فرص التشغيل والأجور الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. إضافة إلى تراجع مستوى التنمية البشرية وزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، التي أثرت على زيادة العرض من العمالة واتساع الفجوة بين النوعية المعروضة منها والمطلوبة. وقد ساهم في ذلك أيضًا تركيز نظم التعليم على الكم والتوسع الأفقي بدرجة أكبر من التركيز والاهتمام بنوعية التعليم بما يتماشى مع احتياجات رفع القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، والتي أضحت تتطلب قدرًا أكبر من المعارف والتقنية والمهارات.

إن تطوير أسواق العمل العربية يتوقف على مواجهة هذه التحديات، وعلى مواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي، اللازمة لتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية، قادرة على تعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع الإنتاج، وتطوير البنى التقانية والمعرفية والتعليمية والمؤسسية. كما أن رفع معدلات الطلب على العمالة لتتساوى مع العرض، يتطلب قفزة هائلة في معدلات النمو الاقتصادي تصل إلى ضعف المستويات الحالية للنمو في بعض الدول. ويتطلب ذلك مواجهة أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادي والاجتماعية، والتي أبرزها النمو السكاني، وكذلك تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى إحداث تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتسريع عجلة التنمية بصياغة سياسات ناجعة للتنمية، ومواصلة تطبيق البرامج الإصلاحية.

ولا تزال الدول العربية بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات التي تؤدي إلى تطوير أسواق العمل وتحقيق معدلات نمو تسمح بزيادة فرص التشغيل، ويشمل ذلك استراتيجيات الإنتاج، والتجارة الخارجية، والنظام المالي، والتشريعات والأطر القانونية، إضافة إلى إعداد وتنفيذ البرامج المناسبة لتفادي الآثار الاجتماعية السلبية بمساعدة الفئات المتضررة من تطبيق بعض السياسات الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدول العربية على تحقيق التكامل الإنتاجي فيما بينها لزيادة القدرة التنافسية والتصديرية عبر تحقيق الاستثمار الأقصى لمزايا الموارد المتوافرة.

المراجع

أولا: المراجع العربية

الأمم المتحدة (٢٠٠١م) *توصيات الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب*.

الأمم المتحدة، دائرة السكان (٢٠٠٠م) *آفاق السكان في العالم*".

الأمم المتحدة–المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣م) *التقرير عن الشباب في العالم*.

البنك الدولي (٢٠٠٣م) إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: " نحو عقد اجتماعي جديد" *تقرير صادر عن البنك الدولي*.

البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠٠٥م) آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية"، *ملخص تنفيذي*.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٣م) أسواق العمل في الدول العربية.

زكي، رمزي (١٩٩٧م) الاقتصاد السياسي للبطالة، *المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت*، ص ص: ١٦–١٧.

ســـــن، أ.ك. (٢٠٠٤م) التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، *سلسلة عالم المعرفة*، الكويت.

عجوة، عاطف (١٩٨٥م) "البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة"، *المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب*، الرياض.

عنان، كوفي (٢٠٠٣م) *اليوم الدولي الرابع للشباب*.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٠م) "الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة"، الأمم المتحدة، نيويورك، ص٣٧.

لجنة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٣م) *التقرير عن الشباب في العالم- الدورة الحادية والأربعون* -١٠- ٢١ شباط / فبراير، ٢٠٠٣م، ص١٣.

مؤتمر العمل الدولي (١٩٨٦م) *التقرير الخامس "الشباب" الدورة ٧٢-جنيف*، ص٢٦.

مؤتمر العمل الدولي (٢٠٠٥م) الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق، *التقرير السادس، مكتب العمل الدولي*، جنيف.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٧م) عمل الشباب: أثر التنمية الاجتماعية والتحديات والفرص الماثلة أمامها، *مذكرة الأمين العام، الأمم المتحدة*، (E/CN.5/2007/3).

مكتب العمل الدولي (٢٠٠٢م) العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، *التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي*، الدورة ٩٠.

مكتب العمل الدولي (٢٠٠٤م) "اتجاهات التشغيل في العالم" *مكتب العمل الدولي- جنيف*.

مكتب العمل الدولي (٢٠٠٤م) *استنتاجات الاجتماع الثلاثي بشأن عمالة الشباب: طريق المستقبل، جنيف* ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤م، (TMYEWF/2004/7).

النابلي، مصطفى (٢٠٠٣م) تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويل في الدول العربية، بحث قدم خلال *مؤتمر مؤسسة الفكر العربي*، بيروت ٤-٦ كانون الأول ٢٠٠٣م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

BIT (2006) *Tendances Mondiales de l'emploi des jeunes*, Genève, Première édition.

Blanchflower and **Oswald** (1997) "*A Study of Labour Markets and Youth Unemployment in Eastern Europe*", Mimeo (Geneva-ILO).

Brewer, L. (2004) Youth At Risk: The Role of Skills Development in Faciliting the Transition to Work, *SKILLS Working Paper*, No. 19, (Geneva, ILO).

CEA (2005) *Rapport économique sur l'Afrique 2005*; Relever le défit posé par le chômage et la pauvreté en Afrique (Adis Abeba).

Curtain Richard (2001) "Promoting Youth Employment Through Information and Communication Technology", *Prepared for ILO/Japan Tripartite Regional Meeting on Youth Employment in Asia and the Pacific*, Bangkok, 2002.

ECOSOC (2006) Segment de haut niveau: Déclaration ministérielle, 5 juillet, E/2006/L.8. www.un.org/docs/ecosoc/jump2ods.asp?Symbol =E/2006/l.8.

Freedman, D. (2003) Youth Employment Promotion: *A Review of ILO Work and The Lessons Learned*, ILO.

Haan, H.C. (2003) Training for Work in The Informal Economy, ILO, Geneva, Global employment trends for youth (Ilo, 2004).

ILO (2004) *Global Employment for Youth*, (Geneva).

Ohiggins, N. (2001) "*Youth Unemployment and Employment Policy-A global Perspective*" ILO - Geneva.

Ryan (2000) The School to Work Transition: As Cross-National Perspective, En, *Journal of Economic Literature* (March).

United Nations (1992) Statistical Charts and Indicators on The Situation of Youth, 1970-1990, New York, http://www.un.org/esa/socdev/unyin/forum.

United Nations (2001) *Review of The Youth Situation in The ESCWA Region from the Perspective of Human Resource Development*, New York, 2001.

World Bank (2004) *World Development Report* 2005: A Better Investment Climate for Everyone-Overview (Washington, DC). www.econo.can.ac.uk/faculty/ryan/jelfinal.pdf.

Youth Employment in The ESCWA Region (2002) "*Paper Prepared by The (ESCWA) for the Youth Employment Summit Alexandria Egypt*, September 7- 11, 2002.

The Unemployment Crisis in the Arab Countries and the Challenges of Labour Markets

Zairi Belkacem
Faculty of Economic
University of Oran-Algeria

Abstract. The purpose of this paper is to shed light on the problematic unemployment discussing both problems of the youth in the world and more especially in Arab countries. After having a look rapidly at the actual situation characteristics and unemployment of the youth generation in the world, the research will consider the characteristics of the arabic market and pinpoints elements related to labour and unemployment in the arab countries. After we will look at the causes of high unemployment rates, compared to others regions in the developing world.

After that, we will tackle the various impacts of Unemployment and analyze some of the country's experiences in recruiting youth, and the new and varied outcomes of this phenomenon, which has imposed itself in our changing living environment, and economic, societal and cultural changing, and institutional reforms in the twenty first century, in addition to the currency movement supported by globalization and the rapid development of technology.

The concluding part of the research, insist that, unemployment became a serious development problem in vast number arab countries. And this urges as to look for the adequate development policies to develop employment arab market, to ameliorate chances for employment, and to increase the capacity for concurrence between the arab countries, and encourage the societal dialogue in order to insure the participation and involvement of the youth generations in the politics and its establishment.